عام المرأة الخليجية

د. وحيد عبد المجيد

قليلة هي التطورات الإيجابية على الصعيد العربي خلال العام ٢٠٠٦ الذي نودعه هذه الأيام. عام "كبيس سياسيا" بالنسبة إلى العرب. تفاقمت فيه أزماتهم الساخنة في العراق وفلسطين ولبنان وسوريا والسودان والصومال، فضلا عن انعكاس تصاعد أزمة البرنامج النووي الإيراني عليهم. وإذا أضفنا إلى ذلك الانسداد السياسي الداخلي في كثير من بلادهم، تكون الصورة أكثر من قاتمة.

ومع ذلك لم يخل العام ٢٠٠٦ من أضواء خافتة قليلة في النفق العربي المظلم. ومن بينها الضوء الذي نتج عن حضور المرأة الخليجية في الحياة البرلمانية. فقد شهد هذا العام ثلاثة أحداث ذات طابع ريادي في هذا المجال. وعلى أهمية هذه الأحداث كلها، فقد كان الثاني بينها أكثر تقدما من الأول، بينما يعتبر ثالثها هو الأهم حتى الآن على مستوى المشاركة السياسية للمرأة الخليجية التي وصلت إلى البرلمان للمرة الأولى عن طريق صناديق الاقتراع، أي عبر الانتخاب وليس التعيين.

بدأ العام بتفعيل حق الترشيح والانتخاب الذي حصلت عليه المرأة الكويتية في مايو ٢٠٠٥ بعد طول حرمان. فقد شاركت للمرة الأولى في الانتخابات البرلمانية المبكرة التي أجريت في ١٩ يونيو الماضي. وكانت هذه نقلة نوعية بالرغم من عدم فوز أي من المرشحات. ومع ذلك كانت مشاركتهن نصرا للمرأة الكويتية التي أبلت في هذه الانتخابات بلاء حسنا، بالرغم من صعوبة الظروف التي أحاطت العملية الانتخابية في مجتمع محافظ، فضلا عن الأثر الذي ترتب على تبكير موعد الانتخابات بسبب احتدام الخلاف على تعديل الدوائر الانتخابية. فكان هذا التبكير مفاجأة للكويتيات الراغبات في الترشح، إذ كن قد جهزن حملاتهن على أساس أن الانتخابات ستجرى في موعدها في عام ٢٠٠٧ . وقد أضعفت هذه المفاجأة فرصهن وجعلت فشلهن في السباق الانتخابي متوقعا سلفا.

وبالرغم من ذلك، سجلت المرأة الكويتية حضوراً قوياً في أول انتخابات شاركت فيها، وأعطت العملية الانتخابية صورة حضارية، وأضفت عليها طابعا جديدا لم تعهده الكويت من قبل.

وإذا كان البرلمان الكويتي الجديد قد خلا، كالبرلمانات السابقة، من تمثيل نسائي، فقد سجلت البحرين أنها الدولة الخليجية الثانية –بعد قطر– التي وصلت فيها المرأة إلى عضوية البرلمان من خلال الانتخابات، ولكن بالتزكية وليس عبر التنافس الانتخابي والفوز على منافسين. فثمة فرق كبير بين الترشح والفوز لعدم وجود منافس على نحو يشبه التعيين ولكن بشكل آخر، وبين خوض غمار المعركة الانتخابية والحصول على أصوات أكثر من المرشحين المنافسين.

فقد فازت المرشحة لطيفة القعود بمقعدها بالتزكية بعد انسحاب المرشحين أمامها بصورة مفاجئة. ولم يكن فوزها مرجحا في حالة عدم استمرارهن في ظل ضعف أداء المرشحات عموما في هذه الانتخابات. فباستثناء اثنتين من بين ١٧ مرشحة، حصلت إحداهما على ٤١ في المئة والثانية على ٣٣ في المئة من الأصوات في دائرتيهما، كانت المرشحات الأخريات أقل من مستوى المنافسة. وخسرن كلهن في الجولة الأولى، بخلاف انتخابات ٢٠٠٢ التي وصلت فيها إحدى المرشحات إلى الجولة الثانية وخسرت بفارق أصوات قليلة.

وبديهي أن الفوز بمقعد برلماني عبر التنافس هو خطوة أكثر تقدماً في مجال التطور الديمقراطي مقارنة بالحصول عليه بالتزكية. ولذلك تعتبر الانتخابات البرلمانية التي أجريت في دولة الإمارات في الشهر الأخير من العام هي الأكثر تقدما من زاوية مشاركة المرأة الخليجية، بالرغم من أنها الأولى من نوعها. أصبحت الدكتورة أمل القبيسي التي فازت في أبوظبي هي المرأة الخليجية الأولى التي تفوز في انتخابات برلمانية. ويكتسب هذا الحدث أهمية تتجاوز دلالاته على خصوصية تجربة التنمية والتحديث في دولة الإمارات مقارنة بالتجارب الخليجية الأخرى. فقد أحدث تغييراً في الصورة الذهنية الشائعة عن موقع المرأة في المجتمعات الخليجية. وبمقتضى هذه الصورة، كان الاعتقاد قويا في أن المرأة الخليجية يمكن أن تصل إلى عضوية البرلمان –إذا وصلت– من خلال التعيين أو بالتزكية على أكثر تقدير، وليس عبر صناديق الاقتراع.

ولذلك كان الحدث الانتخابي الإماراتي هو الأكثر تقدما، من زاوية مشاركة المرأة وحضورها السياسي، بين الأحداث البرلمانية الخليجية حتى الآن. والأرجح أن يكون هذا الحدث فاتحة لتحول في دور المرأة الخليجية عموما، وليس فقط في دولة الإمارات، بما سيكون له من انعكاسات على المشهد السياسي في منطقة الخليج. فمن شأن وجود امرأة منتخبة تحت قبة المجلس الوطني الاتحادي في دولة الإمارات أن يشجع النساء في هذه المنطقة على التطلع إلى مشاركة أقوى في بلادهن، وأن يدفع حكومات دول خليجية أخرى لأن تحذو حذو حكومة الإمارات في إعطاء المرأة المكانة التي تستحقها ليس إنصافا لها فقط ولكن إدراكا لصعوبة تحقيق التقدم بدون مشاركة نصف المجتمع.

وفي هذه الحالة، يفترض أن تتوسع المشاركة ويزداد تمثيل المرأة في البرلمان، خصوصا في ظل وجود استعداد لذلك في الأوساط النسائية الخليجية. ففي انتخابات دولة الإمارات، تقدمت ٦٥ امرأة للترشيح من بين ٤٦٥ مرشحا، أي بنسبة حوالي ١٤,٢٥ في المائة، بينما جاء تمثيل المرأة في البرلمان بنسبة ٥ في المائة من الأعضاء المنتخبين في المجلس الوطني وعددهم عشرون عضوا.

وثمة دلالة أخرى لا تقل أهمية لانتخابات المجلس الوطني في دولة الإمارات، وهي وصول المرأة إلى البرلمان عبر التنافس الانتخابي المفتوح بدون تخصيص حصة معينة "كوتا" لها، في الوقت الذي تتجه دول عربية أخرى لها تجارب طويلة في الانتخابات إلى نظام الحصص لضمان تمثيل المرأة. فتأخذ ثلاث دول الآن بهذا النظام (الأردن وتونس والعراق) من خلال القوانين المعمول بها ويضاف إليها المغرب حيث توافقت الأحزاب في الانتخابات الأخيرة التي أجريت عام ٢٠٠٢ على تحديد ثلاثين مقعدا للنساء بدون نص قانوني ملزم.

كما تتجه مصر الآن، وهي الدولة العربية الأولى التي عرفت الانتخابات عام ١٨٦٦، إلى تعديل نظامها الانتخابي لتحديد حصة معينة من المقاعد للمرأة اعتبارا من الانتخابات القادمة التي ستجرى عام ٢٠١٠. فبعد نحو ١٤٠ عاما كاملة على أول انتخابات، وبعد نصف قرن بالتمام على مشاركة المرأة في الانتخابات للمرة الأولى ترشيحا وانتخابا عام ١٩٥٦، تجد المرأة المصرية صعوبات هائلة في الوصول إلى البرلمان عبر التنافس الانتخابي.

ويعني ذلك أن مجتمعات عربية كانت قد قطعت شوطا طويلا على طريق التنمية والتحديث الثقافي والاجتماعي تشهد الآن تراجعا خطيرا يستدعي عملا جادا لمواجهته بدلا من محاولة التحايل عليه عبر نظام "الكوتا". فاللجوء إلى هذا النظام لا يحل معضلة التراجع في دور المرأة ومكانتها، وإنما قد يؤدي إلى تكريسها وربما إلى تفاقمها. ولذلك كان التقرير الأخير عن التنمية الإنسانية العربية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة مدهشا عندما أشاد بقوة بنظام الحصص بدعوى أنه حقق ما أسماه (دمجا مؤثرا للنساء في البرلمانات في العراق والمغرب والأردن وتونس). وقد أخطأ معدو التقرير عندما وضعوا المغرب في هذا السياق بالرغم من أن تخصيص مقاعد معينة للمرأة حدث نتيجة توافق بين الأحزاب في الانتخابات الأخيرة، وليس بناء على النظام الانتخابي المعمول به.

غير أن الخطأ الأهم والأكبر في هذا التقرير، الذي صدر في آخر نوفمبر الماضي، هو إساءة تقدير نظام "الكوتا" النسائية وعدم الانتباه إلى أنه ينطوي على تزييف لواقع التخلف الاجتماعي، وليس على تغيير في هذا الواقع. فهو يعطي انطباعا بأن معضلة دور المرأة وجدت حلا، بينما هي تتفاقم فعليا. كما أن الركون إلى "الكوتا" يضعف النضال من أجل تطور المجتمع ويكرس التخلف الاجتماعي على صعيد قضية المرأة. ففي الوقت الذي تعاد المرأة العراقية إلى العصور الوسطى في ظل سيطرة شيوخ مساجد وعشائر وجماعات متعصبة شيعية وسُنية على معظم المناطق، يعطي نظام "الكوتا" ربع مقاعد البرلمان للمرأة!

وإذا كان وضع المرأة في تونس أفضل نسبياً بالتأكيد، فهو لا يمكن أن ينتج تمثيلا نسائيا يستحوذ على ٢٣ في المائة من مقاعد البرلمان.

ولذلك، وفي ظل تراجع دور المرأة في معظم أنحاء العالم العربي، يبدو التقدم الذي حدث في دورها في ثلاث دول خليجية، وخصوصا في دولة الإمارات، نقطة ضوء في نفق عربي مظلم.

نقلا عن صحيفة (الاتحاد)الإماراتية

الإستراتيجية الصناعية الشاملة والرؤية المستقبلية للقطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية

بناءاً على الموافقة السامية الكريمة و في إطار جهود وزارة التجارة والصناعة للنهوض بالتنمية الصناعية تقوم الوزارة بإعداد إستراتيجية صناعية ورؤية مستقبلية للتنمية الصناعية حتى عام ٢٠٢٠م بعنوان البرنامج المتكامل " استراتيجيات تعزيز القدرة التنافسية وتنويع القاعدة الصناعية في المملكة العربية السعودية " تهدف إلى تعزيز القدرات التنافسية للصناعات الوطنية و تحفيز التنويع الصناعي ضمن بيئة الاقتصاد العالمي والمساهمة في دعم الاقتصاد الوطني وتخفيف اعتماده على مصدر واحد أساسي للدخل . وتتضمن الإستراتيجية الصناعية ثلاثة محاور أساسية هي : تعزيز القدرات التنافسية الصناعية ، وتوفير البنية الأساسية والخدمات للقطاع الصناعي ، وتحديث ووضع القوانين و الأنظمة الملائمة .

تتناول الإستراتيجية الصناعية مسائل هامة تتعلق بتطوير وتنفيذ السياسات التالية:

تطوير تقنيات الإنتاج وتنويع المنتجات الصناعية ونقل وتوطين التقنيات المناسبة

و تطوير المهارات اللازمة للنهوض بالقطاع الصناعي واستقطاب الاستثمارات الوطنية والأجنبية بهدف زيادة القيمة المضافة للصناعات المستهدفة وبناء قواعد معلومات صناعية تحقق التشابك والتكامل الصناعي تطوير برامج تطبيقية لتفعيل المواصفات القياسية والعمل على تحسين الجودة بهدف تسهيل النفاذ إلى الأسواق الخارجية وتحفيز تنوع الصناعات ذات الميزة النسبية والصناعات المكملة لها وتشجيع الاستثمار في تطوير البنية الأساسية للمدن الصناعية ومناطق التقنية وتطوير وتحديث أداء الأعمال والأنظمة والإجراءات الصناعية إلكترونياً والعناية بتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الحرفية والتقليدية.

وليمكن إعداد وتنفيذ الإستراتيجية الصناعية وفق آليات عمليه ديناميكية تحقق الطموحات الكبيرة لتطوير أداء القطاع الصناعي في المملكة بفاعلية عالية وبما ينسجم مع المتغيرات والتطورات المتسارعة والمستمرة ضمن بيئة ومنظومة الاقتصاد العالمي ، فإن هذه الوزارة لديها قناعة تامة بأن ذلك لا يمكن تحقيقه إلا من خلال تضافر الجهود وتكاتف الإمكانات وتكاملها والمشاركة الفعلية بين القطاعين الحكومي والخاص .

العناصر الأساسية للإستراتيجية الصناعية:

1- تعزيز القدرات التنافسية الصناعية

العمل على تحسين القدرات التنافسية الصناعية وتنويع القاعدة الإنتاجية لضمان النفاذ والمنافسة في الأسواق العالمية في ظل ظروف العولمة وانضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية ومنطقة التجارة العربية الحرة وغيرة من الأنشطة الاقتصادية المحلية والإقليمية والعالمية ، وذلك من خلال صياغة برنامج عمل بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) يحدد الرؤية الصناعية المستقبلية حتى عام ٢٠٢٠م . وأداة تحقيق ذلك ترتكز على بناء جهاز متخصص وفاعل لاقتراح ومتابعة تطبيق السياسات والبرامج وتبادل المعلومات المتعلقة بالتنمية الصناعية وتعتمد المنهجية على تشخيص واقع القطاع الصناعي بغرض وضع إطار السياسات الصناعية الملائمة لتنفيذها من خلال برامج تنفيذية لصناعات مختارة تتميز بالقدرة التنافسية .

وسوف يتم توفير خدمات مساندة تستجيب لحاجات القطاع الخاص في مجالات ترويج الاستثمار و تحفيز التقنية وتطوير الأعمال للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ومطابقة المقاييس وتحسين الجودة وتطوير الإدارة وتنمية الموارد البشرية وبناء وحدة معلومات الأعمال .

2- توفير بنية أساسية ملائمة لاستيعاب طموحات التنمية الصناعية

تمشياً مع متطلبات القطاع الصناعي نحو توفير بنية أساسية ملائمة ومستدامة لاستيعاب طموحات التنمية الصناعية من خلال تطوير وتدعيم مؤسسات وخدمات تهدف إلى خدمة القطاع الصناعي ، فإنه في ضوء ذلك تم إنشاء الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية للعمل على تحديد إطار سياسات لتوفير أراضي صناعية مطورة مبنية على معايير تخصيص الأراضي الصناعية من خلال آلية السوق وبناء سياسة تنمية الأراض الصناعية على معامل الطلب في ظل شفافية تامة

في الإجراءات بحيث تغطي تكاليف تأجير الأراضي الصناعية تكاليف تطويرها وصيانتها وضمان تقديم هذه الخدمات عند مستويات جودة عالية ، وتنمية الشراكة بين القطاع الحكومي والخاص في توفير الأراضي الصناعية المطورة تتضمن توزيعا أفضل للأدوار بين الهيئة والتي تختص في وضع السياسات الوطنية لتنمية المدن الصناعية وتنظيم استخدام الأراضي الصناعية والإشراف على أداء شركات القطاع الخاص المشغلة للمدن الصناعية . بينما يتمثل دور القطاع الخاص الذي يجيد التوظيف الأمثل للاستثمارات في توفير الموارد المالية للاستثمار في تطوير المدن الصناعية وتشغيلها وإدارة خدماتها . وتقوم الهيئة بإسناد تطوير إدارة خدمات المدن الصناعية لشركات تطوير من القطاع الخاص عن طريق مناقصات تنافسية عامة تتميز خطواتها بالشفافية .

وبتوقع أن يؤدي هذا النهج إلى توفير بنية أساسية حديثة للقطاع الصناعي من خلال آلية متجددة تضمن الاستجابة للطلب على خدمات البنية الأساسية التي يحتاجها القطاع الصناعي مهما كان حجمه ضمن خطوات تتميز بالشفافية والتنافس ، وسوف ينعكس ذلك على جودة الخدمات وملائمة أسعارها ، وبالتالي تحسين القدرة التنافسية للصناعة السعودية .

3- وضع القوانين والأنظمة الملائمة لضمان ظروف أسواق تنافسية عادلة للمنتجات الصناعية

تتميز أسواق المملكة بأنها مفتوحة وتتدفق السلع عبر رسوم جمركية معقولة وفي نفس الوقت تعتبر الصناعات السعودية في معظمها صناعات ناشئة والطريق طويل لدخول صناعات ناشئة جديدة ، وفي ظل المراحل الأولية التي تعيشها الصناعة السعودية ومحدودية مستوى هيكل الرسوم الجمركية فإن هوامش ربحية الصناعات الناشئة ضيقة وحرجة ولا شك أن ظواهر مثل الإغراق من قبل المنتجات المستوردة المثيلة يمكن أن يعطل التنمية الصناعية ، ويلاحظ زيادة ممارسة إغراق أسواق الدول النامية والمملكة خاصة لأسباب غياب تفعيل أنظمة مكافحة الإغراق والنظام الاحترازي والأنظمة الأخرى ذات العلاقة والتي من شأنها أن توفر أسواق تنافسية عادلة تساعد على تنمية القطاعات الصناعية الواعدة ، إضافة إلى دورها في استقرار الأسواق المحلية وتعزيز موثوقية السياسات التجارية والصناعية في المملكة. وهذه النتائج في مجملها تمثل محفزا هاما لاستقطاب مزيد من الاستثمارات الصناعية المحلية والأجنبية.

الإمارة أصدرت قانونا يتيح تملك الأجانب في المشروع الجديد

"إعمار" تفتح باب بيع وحدات "مرسى أم القيوين" السكنية

دبي – وكالات :

أعلنت شركة إعمار الشرق الأوسط" طرح الوحدات السكنية التابعة لمشروع مرسى أم القيوين للبيع، وذلك ابتداء من يوم ١٣ يناير ٢٠٠٧ في مركز العروض الجديد الواقع ضمن المشروع. وتتنوع الوحدات السكنية المطروحة للبيع بين فلل فاخرة من ٤ إلى ٥ غرف نوم مشيدة على الطراز الأسباني أو البرتغالي ومطلة على المعالم المائية الساحرة والمسطحات الخضراء.

ويمتد مشروع "مرسى أم القيوين" ، الذي تصل قيمته إلى ١٢ مليار درهم (الدولار=٣,٦٧درهم)،على مساحة ألفي فدان محتضنا مجموعة من الممرات المائية الصالحة للملاحة بمساحة تقدر بحوالي ٤٥٠ فدان. وسوف يضم المشروع ٨ آلاف وحدة سكنية ومجموعة من المرافق التجارية والترفيهية والرياضية مثل أندية لليخوت ومنتجعات تطل على الواجهة المائية وفنادق فاخرة ومراكز اجتماعية، بالإضافة إلى شواطئ مفتوحة ومسطحات خضراء وحدائق وممرات للتنزه .

وقال العضو المنتدب لشركة إعمار في دولة الإمارات وعضو مجلس إدارة إعمار الشرق الأوسط أحمد المطروشي، "لقد أصدر الشيخ راشد بن أحمد المعلا، عضو المجلس الأعلى حاكم إمارة أم القيوين، قانون تنظيم الملكية العقارية الذي أتاح للأجانب تملك العقارات في مناطق استثمارية محددة مثل مشروع مرسى أم القيوين. ولاشك بأن الوحدات السكنية التابعة لمرسى أم القيوين فرصة استثمارية واعدة على المدى الطويل نظرا لأهمية المشروع والنجاح الكبير المتوقع له .

وأضاف المطروشي "سوف يمهد "مرسى أم القيوين" لمرحلة جديدة من الازدهار الاقتصادي في إمارة أم القيوين من خلال توفير العديد من فرص العمل وإعطاء دفعة قوية لاقتصاد الإمارة المحلي الذي يعتمد على السياحة والتجارة والعقارات .

ويضم مشروع مرسى أم القيوين ٦ آلاف فيلا وألفي منزل مطلة بمعظمها على واجهة مائية ساحرة ومجهزة بأحدث التجهيزات والمرافق. وأضاف المطروشي: سوف يوفر مشروع مرسى أم القيوين أساليب حياتية مبتكرة في أحضان الطبيعة الساحرة. ولقد قمنا بإجراء دراسة بيئية معمقة لموقع مرسى أم القيوين للتأكد من عدم الإضرار بالحياة الطبيعية البرية في منطقة المشروع .

ويستوحي مركز العروض تصميمه من فن العمارة العربية التقليدية، حيث تعرض القاعة الرئيسية في المركز نماذج عن مكونات المشروع المتعددة. ويضم المركز مكتبة ومكاتب للإدارة وفرق المبيعات والتسويق.

وأضاف المطروشي "من المتوقع أن يستقطب مشروع مرسى أم القيوين المستثمرين من الأسواق المحلية والعالمية وأن يشكل عنصر جذب كبيرا للمقيمين في دولة الإمارات، وذلك نظرا لقرب المشروع من إمارة دبي وسهولة الوصول إليه عبر طريق الإمارات الدائري.

ويعد مرسى أم القيوين أحد أهم مشاريع إعمار خارج إمارة دبي. وتنتهج إعمار حاليا سياسة توسع دولية عبر إقامة مشاريع مشتركة في كل من المملكة العربية السعودية ومصر والمغرب وسورية والأردن وليبيا وتركيا والهند وباكستان. يشار إلى أن إعمار قد حققت سجلاً متميزا عبر تسليمها ما يربو عن ١٤٥٠٠ وحدة سكنية في دبي وحدها.

بنك دبي الإسلامي يفتتح فرعين له في إمارة الشارقة والعين

دبي / وام:

افتتح بنك دبي الإسلامي فرعين له في إمارة الشارقة ومدينة العين ليرتفع عدد فروعه في الدولة إلى ٣٨ فرعا.

وقال محمد عبد الرحمن أميري نائب رئيس أول مدير إدارة الفروع وشبكة التوزيع في بنك دبي الإسلامي في تصريح صحفي له في دبي أمس أن هذه الخطوة تأتي في إطار خطة البنك التوسعية داخل الدولة حيث يسعى إلى افتتاح ١٤ فرعا إضافيا خلال العام الحالي.

ويوفر الفرعان جميع الخدمات المصرفية ومن ضمنها فتح الحسابات والمرابحات والحسابات الجارية والادخار والودائع الاستثمارية والخدمات التمويلية وخدمات الإجارة وغيرها.

ولفت محمد عبد الرحمن أميري نائب رئيس أول مدير إدارة الفروع وشبكة التوزيع في بنك دبي الإسلامي إلى أن الفرعين الجديدين في المنطقة الحرة في الحمرية بالشارقة وفي منطقة البحر بالعين يشغلهما كادر مواطن بنسبة ١٠٠ بالمائة من ذوي الخبرة بالعمل المصرفي والمالي.

ويعد بنك دبي الإسلامي الذي تأسس كشركة مساهمة عامة عام ١٩٧٥ في إمارة دبي أول بنك إسلامي في العالم يقدم ترجمة عملية وتجربة واقعية ناجحة لمنهج التعاملات المالية الإسلامية.

"بنك الخليج التجاري" القطري ينوي طرح أسهم بقيمة 330 مليون دولار

الدوحة / وكالات :

ذكر بنك الخليج التجاري أحدث بنك في قطر انه ينوي جمع ١,٢ مليار ريال قطري (الدولار يعادل ٣,٦٣٨ ريال قطري) في طرح عام أولي مرتقب هذا العام.

وقادت شائعات عن طرح عام أولي وشيك لسهم البنك لهبوط بورصة الدوحة في سبتمبر الماضي نتيجة بيع مستثمرين أسهما لتدبير سيولة للاكتتاب فيها.

واصدر البنك آنذاك بيانا ينفي الشائعات.

وقال البنك إن وزارة الاقتصاد القطرية منحت أمس الأول المستثمرين ومن بينهم هيئة معاشات التقاعد التابعة للدولة الموافقة على تأسيس البنك برأسمال ٧,٢ مليارات ريال.

وأضاف أن مجموعة المؤسسة من قطر والبحرين والكويت والإمارات وعمان ستقدم ٤٣ ٪ من رأس المال وتجمع نسبة ٤٠ ٪ من خلال اكتتاب خاص.

وتابعت أن نسبة ١٧ ٪ الباقية ستأتي من طرح عام أول متوقع بعد الربع الأول يبيع فيه البنك ١٢٠ مليون سهم بسعر ١٠ ريالات للسهم الواحد ويدفع نصف السعر عند التقدم بطلب الشراء والباقي في وقت لاحق.

إدراج أسهم مركز الفجيرة التجاري في سوق أبوظبي

أبوظبي / وام :

أدرجت أسهم مركز الفجيرة التجاري في سوق أبوظبي للأوراق المالية أمس ليرتفع عدد الشركات المدرجة في السوق إلى ٦٢ شركة وأكد غسان بلقيس مدير مركز الفجيرة التجاري أن عملية إدراج أسهم المركز تعد خطوة مهمة للمركز . معربا عن أمله في تعزيز التعاون مع سوق أبوظبي واستمرار المركز بالسعي نحو توفير القيمة العالية لجميع المساهمين وقد تم إدراج السهم بسعر يبلغ عشره دراهم للسهم الواحد وتأسس مركز الفجيرة التجاري قبل نحو ٢٠ عاما ويبلغ رأسماله نحو ٦٣ مليون درهما ويضم ١٣ مساهما.

بدوره رحب السيد خالد السويدي مدير إدارة إدراج الشركات في سوق أبوظبي بإدراج مركز الفجيرة التجاري مشيرا إلى أن هذا الإدراج يرفع عدد الشركات المدرجة في السوق إلى ٦٢ شركة بقيمة سوقية مجمعة تزيد عن ٣٠٠ مليار درهم مما يجعله أحد أكبر الأسواق المالية في دول مجلس التعاون الخليجي.

ويلبي مركز الفجيرة التجاري كافة متطلبات الأفراد والمؤسسات التي تسعى إلى إنشاء أعمال لها في دولة الإمارات حيث يتمتع بإطلالة جمالية على مياه بحر العرب وتقوم إدارة المركز بدور الكفيل لكافة المؤسسات والأعمال التي يتم تأسيسها ضمن المركز بحيث لا يتم فرض أي رسوم لقاء هذه الخدمة.

الأسهم السعودية تعود للتراجع مع الافتتاح

الرياض / واس

عادت الأسهم السعودية للتراجع من جديد مع افتتاح السوق صباح أمس فبعد ما يقارب ساعتين من بدء التداولات يخسر المؤشر العام للسوق / تداول / أكثر من ١٨٨ نقطة متراجعا بنسبة ٤ ر ٢ في المائة إلى ٧٥٩٤ نقطة وسط تراجع ٨٣ شركة من شركات ال٨٦ فيما لا يحقق ارتفاعا حتى ساعته سوى ثلاث شركات.

ووصلت التداولات بعد ساعتين من البدء إلى ١٤٩ مليون سهم والأموال إلى ٣ ر ٦ مليار ريال .

من جهتها طمأنت شركة / معدنية / المستثمرين بعدم وجود معلومات أو تطورات جوهرية لم يتم نشرها . وكانت هيئة السوق المالية قد طلبت من الشركة توضيحات قد تؤثر على سعر سهم معدنية .

وحققت شركة إسمنت تبوك أرباحا صافية في العام الماضي ٢٠٠٦م بلغت ٢١٨ مليون ريال مقابل ١٥٥ مليون ريال كانت الشركة قد ربحتها في عام ٢٠٠٥م وبنسبة زيادة بلغت ٤١ في المائة .

ووصلت ربحية السهم إلى ١١ ر ٣ ريال مقابل ٢١ ر ٢ ريالا في عام ٢٠٠٥م.

وارتفعت الأرباح التشغيلية للشركة في العام الماضي بنسبة ٣٩ في المائة لتبلغ ٢١٣ مليون ريال مقابل ١٥٣ مليون ريال في عام ٢٠٠٥م .

وربحت إسمنت تبوك في الربع الرابع من العام الماضي ٦ ر ٣٧ مليون ريال وهي الأرباح نفسها التي حققتها الشركة في الفترة نفسها من عام ٢٠٠٥م . وعزت الشركة عدم التغير في أرباح هذا الربع إلى تزامنه مع شهر رمضان المبارك وإجازات عيدي الفطر والأضحى .

"المتطورة" السعودية تعتزم زيادة رأسمالها إلى 432 مليون ريال

دبي / وكالات :

ذكرت صحيفة اقتصادية سعودية أن الزيادة في رأس المال ستتم عن طريق إصدار أسهم حقوق أولوية يقتصر الاكتتاب فيها على مساهمي الشركة المقيدين في نهاية تداول انعقاد الجمعية العامة غير العادية بواقع ٣ أسهم لكل سهم بقيمة اسمية ١٠ ريالات للسهم وبعلاوة إصدار ١٠ ريالات لكل a.

ويبلغ عدد أسهم الشركة حاليا ١٠,٨ مليون سهم، ويصبح عدد الأسهم بعد الزيادة ٤٣,٢ مليون سهم، ويبلغ النصاب القانوني لانعقاد هذه الجمعية غير العادية للمرة الثانية ٢٥٪ من رأس المال على الأقل.

كما سيتم أخذ الموافقة على تعديل المادة ١٥ "فقرة واحد" من النظام الأساسي وذلك بتخفيض عدد أعضاء مجلس الإدارة من ٩ أعضاء إلى ٧ أعضاء اعتبارا من الدورة المقبلة للمجلس.

وارتفع سهم "المتطورة" مع بدلية تداولات سوق الأسهم السعودية اليوم بنحو ٧,٢٨٪ مسجلا سعر ٨٤,٧٥ ريال.